مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية ISSN :2353 - 0529
المجلد3 ، العدد5، (جانفي2015) EISSN : 2600-643x

السوسيولوجيا المعاصرة لدراسة التنمية والتخلف (الجزائر نموذج)

د- محمد يسعد ليلى
جامعة علي لونيسي-البليدة 2-

مخلص

إن التنمية مطلب قديم متجدد وهي عملية متشابكة ومعقدة في نفس الوقت وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، فلا يمكن اختزالها في بعد واحد محدود ينجم عنه اختلال في البناء الاجتماعي وتصير عملية غير نافعة تساهم في عرقلة التطور المفترض تواجده في المجتمع.

والملاحظ أن السيرورة التاريخية للمجتمع الجزائري عرفت عدة تحولات شملت مختلف الأصعدة حيث ارتكزت التنمية على الصناعة بعد الاستقلال مباشرة وكان لذلك تبريراته، وقد اعتمد هذا النموذج لأنه يربط بين التقدم كغاية والتصنيع كقاعدة والتكنولوجيا الحديثة كوسيلة والهدف طبعا كان إعادة تشكيل قاعدة اجتماعية تعتمد على النهج الاشتراكي مضادة للاستعمار الرأسمالي وكان من اهتمام الدولة توفير مناصب الشغل والقضاء على الأمية، وسوف يتم التطرق إلى نماذج التنمية وأهم الخصائص والمستويات التي تقوم عليها والتنمية في الجزائر بالإضافة إلى أهم النظريات المدعمة لها .

الكلمات الدالة: التنمية ، التخلف ، الصحة ، التغدية ، المؤشرات ، الاتجاه

مقدمة

لقد ظهرت أفكار جديدة وعميقة أثرت في الفكر التنموي من حيث الاتجاه والمضمون والمنطلق، كان من أهمها النظر إلى التنمية كعملية تحرر شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وبالإضافة إلى وجود خلفيات ترمي إلى فكرة يصعب على كثير من الأقطار كل على حدة إنجاز مشروعها التنموي دون التعاون المتبادل على المستوى العالمي والمحلي، الأمر الذي يساهم في بلورة مفهوم الاعتماد على الذات والإمكانات وتعظيم

فرص إدارة الصراع من الدول الرأسمالية وأيضا الاهتمام بقضايا مشاركة الجماهير في التخطيط للتنمية وإدارة مشروعاتها ومراقبة عملياتها وتوزيع عوائدها على اعتبار أن هذه المشاركة هي إطار الممارسة المؤثرة والمتأثرة بحالة الوعي الاجتماعي والتنموي لأفراد المجتمع، صانعة بذلك الفعل التنموي وهي المساهمة في إنضاج هذا الوعي وتصعيده ، كما أن للتنمية تأثير واضح على البحث العلمي فلا يمكن الفصل بينهما باعتبار مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل والاهتمام ذلك لاتصاله بالمفاهيم الإيديولوجية، وعمل الباحثون على تجاوز الجدل المتواجد حول مصداقية التعاريف المتداولة وأخذت البلدان تتبنى مختلف الاستراتيجيات التنموية المتباينة.

1- اتجاه النماذج و المؤشرات :

يعتبر من أكثر الاتجاهات شيوعا حيث يتخذ هذا المجال شكلين كمي وكيفي ويسعى إلى حصر عملية التنمية في اكتساب الدولة النامية لعناصر التقدم السائدة في الدول المتقدمة [1] ويعتبر رأس المال هو من أهم العوامل التي ترتكز عليها عملية التنمية وأيضا عنصر هام في البناء، وهذا الاتجاه أكثر انتشارا لدراسة دول العالم الثالث" وتتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها في معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية والتحول الثقافي من خلال استعمال الإحصاء التطبيقي المقارن بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة وتصبح العملية هي تحديد مؤشرات التخلف انطلاقا من معرفة مؤشرات التقدم و المحصلة بينهما هو برنامج التنمية الاقتصادية الواجب إتباعه[2].

وهناك اتجاه محلي جديد يسعى من أجل التنمية الذاتية للمجتمع المحلي بالاعتماد على الصناعة التقليدية لأنها نتاج حضاري لآلاف السنين من التفاعل بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية وبعبارة أخرى فهي تستطيع تحليل عملية وجود البناء الاجتماعي ككل ويترتب على ذلك أن ممثلي هذه النظرية مثل "بارسونز" الذين يحاولون الإسهام في فهم التنمية يجدون صعوبة بالغة في إقامة تحليلاتهم على دعائم لأنهم يخفقون عادة في إبراز النشأة التاريخية والتحولات المعاصرة التي يمكن أن يتخذها النسق الاجتماعي القائم[3].

كما توجد إسهامات سوسيولوجية تعبر عن الشكل الكمي وتعتبر عملية التنمية في جملة من الصور والمؤشرات الكمية مثل : متوسط دخل الفرد، عدد اليد العاملة

الزراعية ،نسبة التعليم ،عدد المستشفيات وغيرها من المؤشرات التي تفيد الباحث عند دراسة أي مشكل يخص المجتمع.

2- الاتجاه الاجتماعي:

تفسر عملية التنمية بارتباطها بالجانب الاجتماعي ونجد أنصار هذا الاتجاه يدعون إلى دراسة التنمية وتحليلها من خلال الاعتقادات والقيم التي يعتنقها الأفراد ولهذا يرون انه لابد من بروز الاتجاه الثاني يتمثل في الاتجاه الوضعي والثالث يتمثل في الماركسي[4] كما أنه لا يمكن دراسة التنمية الاقتصادية بعيدا عن الجانب الاجتماعي باعتبار أن الجانب الاقتصادي يكمل الميدان الاجتماعي.

3- الاتجاه التطوري:

ظهرت هذه النظرية خلال النصف الثاني من القرن الماضي محاولات كثيرة من أجل إعادة النظرية التطورية واستخدامها في دراسة مجتمعات العالم الثالث، ويعتبر روستو أن المجتمع يمر بخمس مراحل[5] وهي مرحلة المجتمع التقليدي ،المجتمع المؤهل للانطلاق ،مجتمع الانطلاق ،مجتمع مرحلة النضج وفي الأخير مجتمع الاستهلاك الوفير ، وتدعو هذه النظرية أيضا إلى التعاون مع الأجهزة المسؤولة عن مواجهة الكوارث المستقبلية لوضع خطة فعالة بالإضافة إلى حسن استخدام الموارد المحلية والخارجية وكذلك توفير برامج التدريب المستمر والمتواصل لمواجهة الكوارث المترتبة عليها والاهتمام بالبحث العلمي والمعرفة بأساليب التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت محلية أو خارجية[6] وتعد نظرية روستو هي مثل جميع النظريات الخاصة بالرأسمالية في عملية التنمية التي تغفل حقائق الواقع التاريخي والاجتماعي المعاصر دون إعطاء أهمية للقيم والثقافة الذاتية لتلك المجتمعات، ومن جهة أخرى اعتبرها بارسونز معيقة لعملية التنمية، "فقد حدد بارسونز أربع أنساق فرعية للنسق الإنساني العام للفعل وهي التنظيم، الشخصية، النسق الاجتماعي ،النسق الثقافي، وهي أنساق مرتبطة من خلال التفاعل كآلية لضبط ومراقبة الفعل الاجتماعي[7] كما واجهت هذه النظرية انتقادات شديدة فمثلا عدم تعرضها للعمليات التاريخية للتحول من مرحلة إلى مرحلة أخرى وأيضا استبعاد مراحل تكوين التخلف في العالم الثالث.

4- الاتجاه السياسي :

يشير هذا الاتجاه إلى أنه عندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في أوائل القرن الثامن عشر، زاد حجم المنتجات هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الوضع السياسي عامل هام في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات حيث لا يمكن أن نتصور تنمية في بلد يسوده اضطراب سياسي، وبانتشار الاستثمار واللامركزية الصناعية ثم ظهور فئة من الناس تتصف بروح الإقدام والتجديد في المجالات المختلفة في المجتمع و ظهور مختلف حركات التيارات المتعددة.[8]

5-الاتجاه الاستشاري:

يحاول هذا الاتجاه تحديد العناصر المادية و الثقافية التي يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف تنمية هذه الأخيرة و يقوم على فكرة هامة و هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل المستقبل[9]

6-الاتجاه السلوكي :

يهتم هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية و التغير الثقافي في ضوء الخصائص السلوكية للأفراد.

ويرى (ماكلليلاند) أنه توجد علاقة موجبة بين البروتستانتية والحاجة إلى الإنجاز وأن القيم والاعتماد على الذات التي هي من أبرز مميزات البروتستانتية تؤدي إلى تدريب مستقبل يقوم به الإباء اتجاه الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وهذا ما يزيد من غرس قيم الإنجاز والاستقلالية لدى الأطفال مما يؤدي إلى حدوث التنمية في حين يعتقد أن نخبة العالم الثالث تفتقد إلى الدافعية للإنجاز ويعتبر أن القيم والدوافع السلوكية هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[10]

والمجتمع المتخلف عليه أن يقوم بتغيير المعايير والقيم التقليدية بقيم ومعايير المجتمع المتقدم، فكلما أنجز الإنسان زادت رغبته في الإنجاز ، و الدوافع و القيم تحدد معدل التنمية .

7-اتجاه المكانة الدولية : ويحاول أصحاب هذا الاتجاه دراسة ظاهرة التخلف الخاصة بالدول النامية في ضوء فكرة النظام أو البناء الدولي لاكتساب رموز المكانة الضرورية التي تمر بها مكانة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة كما يقاس في ضوء المجموع الكلي للدخل القومي.

8-الاتجاه الماركسي الجديد:

قد حاول الماركسيون المحدثون تطوير أراء ماركس بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرون وبما يتفق مع متطلبات دراسة الواقع الذي تعيشه الآن دول العالم الثالث.

ويتبين من الاتجاهات السابقة، تصور الإستراتيجية الملائمة لتحقيق عملية التنمية ويمكن تصور أربع إستراتيجيات، الأولى تتمثل في الإمبريقية العقلانية، والثانية الإستراتيجية التربوية التي تعتمد على تغير نسق الفعل أما الثالثة إستراتيجية القوة والرابعة الإستراتيجية الثورية التي تتطلب التغير الشامل .

و اقع التنمية وتراكم التخلف:

لقد كانت وما زالت قضية التخلف من أهم المعوقات الأساسية للتنمية والتقدم ، وبالتالي فإن التخلف لا يزال قائما وهذا ما يقربه الواقع بل يمكننا القول بأنه يتراكم أكثر فأكثر وخير مثال على ذلك هو ارتفاع الهوة بين العالمين المتقدم والمتخلف بالإضافة إلى انتشار الآفات الاجتماعية كآفة الفقر التي أصبحت خطرا يهدد البشرية.

فاليوم نصف العالم يعاني من الفقر وآفة الأمية والتلوث من خلال ذلك، فالتنمية لا زالت سبيلا مطلوبا أكثر منه واقع قائم في حين ذلك يقابلها التخلف كواقع يفرض نفسه ، وتجارب العديد من الدول المتخلفة جربت نظريات التنمية ولكنها فشلت في ذلك وهذا بدوره مؤشر على وجود خلل في هذه النظريات التي ساقها الغرب لتحليل الدول المختلفة ورغم هيمنة الفكر الغربي على هذه النظريات إلا أنه في النهاية يبقى دخيلا عن التنمية المحلية.[11]

التخلف في مدلوله العام نشاط اقتصادي متعثر، كما أنه يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك والرفاه مع توفر كل العوامل التي تؤدي إلى التقدم.

وهناك من اهتم بالعوامل الاقتصادية والتكنولوجية في عملية التنمية فمثلا النظرية الماركسية تعالج قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية والمراحل التاريخية والطبقية[12].

فالتخلف لا يعني الفقر في موارد المجتمع ولكن هو انعدام الوسائل التي يمكن من خلالها استغلال هذه الموارد بطريقة فعالة، وتسعى معظم الدول إلى تنفيذ برامج التنمية لتحقيق زيادة في دخلها القومي وذلك من أجل رفع المستوى المعيشي وفتح أفق

جديدة لتحسين الحياة أفضل للفرد والوصول بالمجتمع إلى وضع يتم بموجبه تحقيق التطور.

بعض الإجراءات التنموية :

في القرن التاسع عشر حدث تحول حاد في التنمية باتجاه تقليل الفقر وتوزيع ناتج الثروات ،كما أنها أصبحت في خدمة الناس وليس العكس وصدرت تقارير تخص إجراءات التنمية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأشار إلى أنها تتضمن قائمة طويلة من المؤشرات والمتغيرات اهتمت بها بشكل كبير وذلك لربط التنمية كمقياس لتوسيع خيارات الناس و تمتعهم بحياة أفضل.[13]

رغم أن العالم النامي قد شهد في العقود الماضية ارتفاعا في معدلات الاستثمار بصورة لم يسبق لها مثيل كما شيدت المصانع والوحدات الإنتاجية المختلفة ومع ذلك فإن معدلات التقدم كانت ضئيلة للغاية ولم تستطيع الدول النامية أن تتخطى جزءا كبيرا من الفجوة الاقتصادية بينها وبين العالم المتقدم.[14]

والجدير بالذكر أن التقدم في مجال التنمية البشرية خلال القرن العشرين كان مبهرا ومنقطع النظير فبين عامي 1960 و2000 ارتفع متوسط العمر في البلاد النامية من 46 إلى 63 عاما وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من النصف بين 1975 وسنة 2000 ، كما انخفضت نسبة الأمية بمعدل النصف تقريبا وارتفعت المداخيل الحقيقية للفرد من 2000 إلى 4200 دولار أمريكي لكن رغم هذا التقدم ما زال الحرمان البشري مستمر حيث يعاني 800 مليون شخص نقص التغذية ويوجد حوالي 100 مليون طفل في سن التمدرس خارج المدرسة ويعيش أكثر من مليون إنسان بأقل من دولار واحد في اليوم وينتمي 900 مليون إنسان إلى مجموعات عرقية ودينية وعنصرية ولغوية تعاني من التميز[15] وفي النقاط الآتية نبرز أهم الإجراءات التنموية :

أ /- التعليم العالي والتنمية : لقد أجريت عدة بحوث في هذا المجال ولقد اتضح أن المستوى التعليم العالي و التطور يزاول تأثيرا جوهريا وطرديا على مستوى التنمية ومعدل نموها في مختلف الدول ولم يكن له تأثير جوهري على دول أخرى.[16]

وأثبتت دراسة أخرى أن الالتحاق بجامعات نوعية التعليم فيها منخفضة هو الذي يخلف الأفراد والتعليم الزائد .

ب/- الصحة والتنمية : هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن والعمل، فالوقت أطول خلال نفس اليوم وكل هذه العوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية كما أن زيادة الدخل يؤدي إلى رفع مستوى الصحة النفسية و البدنية .

ج/- التغذية والتنمية : لقد بينت عدة دراسات في هذا المجال أن التغذية السليمة والصحة الجيدة للأطفال تجعل أدائهم في المدارس أفضل حيث قلة نسبة الغياب وارتفع مستوى الدرجات يزيد من مستوى الإنتاجية بعد التخرج ولعل هذا يعني أن برامج التغذية السليمة والتعلم الجيد والصحة الجيدة يجب أن تتم في صورة متكاملة حتى تتحقق النتائج المتوقعة منها.[17]

د/ البيئة والتنمية : في دراسة ضمت 16 خبير من مختلف دول العالم الثالث والأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 20-24 جانفي من عام 1992 وتمت المناقشة وتحديد العلاقة المتواجدة بين السكان والبيئة والتنمية وقد توصل :

- ينمو عدد سكان العالم بمعدل 1.7 ٪ سنويا والمتوقع يزداد هذا العدد خلال الفترة 1985 – 2025 بمقدار 3 مليون نسمة يقع 90 ٪ منهم في البلدان النامية وازدحام المدن يؤدي إلى إقطاع جزء من الأراضي الصالحة لزراعة نتيجة للتوسع العمراني و هذا يؤثر سلبا على التنمية .

ولا توجد دراسة تبحث عن برنامج متكامل يوضح عناصر التنمية البشرية في ظل الظروف المعاشة ومدى التفاوت في فاعلية هذه العناصر ومدى التكامل بينها في إحداث التنمية البشرية.[18]

مهما تنوعت التعاريف حول التنمية فإن جوهرها يبقى متركزا ومنصبا نحو تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي وخاصة الإنتاجي الذي يكون أساس كل تطور.

الأهداف العامة للتنمية :

لا شك أن التنمية كمفهوم معنوي يسعى إلى توجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي ويشكل هذا التفاعل من المتغيرات البنيوية والوظيفية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء ومن ابرز أهداف التنمية هي كالآتي:

1- البقاء: يسعى المجتمع إلى الانتقاء المتدفق من السلع والخدمات التي يتيحها النسق الاجتماعي والاقتصادي له، ويمكن القول أنه إذا أدى هذا التدفق في السلع والخدمات إلى تعويض ما استهلك من الطاقة المجتمعية المستخدمة في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، وإذا انخفض هذا التدفق يؤدي إلى تهديد المجتمع وعجزه عن النمو.

2-النمو: ونعني به أنه في حالة ما إذا كان هناك فائض في تدفق السلع والخدمات فإن تراكم هذا الفائض على مر السنين يزيد من الطاقة المجتمعية كما وكيفا بدرجات متفاوتة ولفترات متباينة وفي هذه الحالة يمكننا أن نصف المجتمع بأنه في حالة نمو ويمكن تحديد درجات النمو هذه بمقياس أثر ذلك الفائض على زيادة وتوسيع الطاقة المجتمعية.[19]

3- زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي من أهداف التنمية ، والمقصود به هنا هي زيادة الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية، وهذه الزيادة تحكمها عوامل مختلفة كمعدل السكان وإمكانيات البلاد. [20]

4- زيادة مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الشاملة إلى تحقيقها في الدول المتخلفة و ذلك من أجل تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومأوى وتحقيق مستوى ملائم للسكان .

5 - تقليل التفاوت من الدخول والثروات : إن التفاوت في الدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار حاسمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، ذلك لأن الطبيعة المؤشرة تستحوذ على كل الثروة ولا تنفق عادة من أموالها بسبب ميلها الجدي للاستهلاك وتكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل عكس الطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الجدي للاستهلاك إلى كل ما تحصل عليه من أموال ، حيث يؤدي في الأجل البعيد إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال.[21]

6- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :

إن التنمية الشاملة لابد أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب القطاعات الأخرى وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي القومي.

مستويات التنمية :

إن لتنمية العديد من المستويات وكل مستوى يقوم بوظائف معينة وأن تنمية المجتمع وتنظيمه له دورهام في جميع هذه المستويات سواء كانت محلية إقليمية أو دولية[22] وللتنمية مستويات مختلفة وهي كالآتي: [23]

أ-المستوى الوطني : (National Developement) يقصد بها اتخاذ الدولة كامل الاتجاهات لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية كالزراعة والصناعة والصحة وغيرها مع مراعاة التوازن والتنسيق فيها.

ب-المستوى الإقليمي : (Developement Regional) هي التي تتخذ من الإقليم وحدة سياسية أو جغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو إدارية في إطار إقليم محدد أو حيزا واحدا للتنمية، فكل بلد له تنمية تختلف عن بقية الدول .

جـ- المستوى المحلي : (Developement Comunity) أو ما اصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها المشروعات التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن الكبرى).

5.و اقع التنمية في الجزائر:

كما تطرقنا سابقا،التنمية تضم الجانب الاقتصادية والبشري وتكون متوازنة ومستديمة، فالتنمية الشاملة هي الأمثل ومطمع كل الشعوب،والجزائر كغيرها من الدول تطرقت إلي التنمية وعملت على ترسيخها على أرض الواقع.

البنية الاقتصادية:

تميز التطور الاقتصادي للجزائر منذ استقلالها بحركة شبه بطيئة وهذا نتيجة للاستعمار الذي كان متواجدا طيلة 132سنة مما أدى إلى تدمير كل الهياكل المادية والبشرية وكذلك أثر على الثورة التحريرية التي دامت أكثر من سبع سنوات، ولقد ورثت الجزائر عن العهد الفرنسي هيكلا اقتصاديا رأسماليا يحمل تناقضات جوهرية،[24] واستقلت البلاد على وضع صعب خاصة في السنوات الأولي من هذه المرحلة التي تسمى بمرحلة المصاعب الاقتصادية والتي نجمت عن رحيل أكثر من أربعة أخماس من

المستوطنين الذين كان منهم عدد كبير من ذوي المهارة،[25] ولكن مع حسن حظها عوضت هذه النقائص بوجود كميات معتبرة من البترول والغاز سمحت لها بانجاز قاعدة مادية تعطيها اليوم حظا في الدخول إلي ميدان السوق والتصنيع.

كما شهدت هذه الفترة نشوء عدد من التيارات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التي لعبت دورا مهما في تحقيق نوعا من التنمية في ما بعد،ومن العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع النزوح الريفي الذي انعكس على الزراعة والريف عموما وهذا راجع إلي الإهمال ونقص الاهتمام والرعاية،وتمركز البناء الاقتصادي الجزائري على النقاط التالية:

أ. التسيير الذاتي:

كما أسلفنا الذكر فان الاقتصاد الجزائري كان ضعيفا وغير متجانس في الفترة الاستعمارية،وبعد الاستقلال ورحيل المستعمرين الفرنسيين استولى العمال والفلاحون الجزائريون على معظم القطاعات وبعد ذلك قامت الدولة بوضع قوانين وفي هذه المرحلة اعتمدت السياسة الزراعية للتسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون.[26]

أصدرت الحكومة الجزائرية سلسلة من القوانين والمراسيم لتنظيم الممارسة العمالية كانت سنة 1963.1962 من أجل إضفاء الصبغة القانونية والشرعية.

والتسيير الذاتي لم يقتصر على الزراعة وكذلك جاء ليشمل القطاع الصناعي لملأ الفراغ الذي تركه المعمرون برحيلهم وهجرتهم لمنشآتهم، حيث كانت استجابة العمال لذلك بانتظامهم في تعاونيات مسيرة ذاتيا لمتابعة النشاط، [27]واقتصر التسيير الذاتي بعد ذلك على الزراعة وتم وضع جميع الوحدات الإنتاجية في الصناعة تدريجيا تحت إشراف شركات وطنية ،[28]ويعتبر التسيير الذاتي من اللبنات الأولى لبناء الاقتصاد الجزائري والحد من البرجوازية المطلقة وكذلك النزوح الريفي الذي كان قائما.

ب. التأميم:

أصاب التأميم مجموعة من أراضي القطاع الاستعماري إلي جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة وكذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية كالتبغ والكبريت،[29]حيث يعتبر التأميم من أهم الوسائل

الهجومية ضد التوسع البرجوازي ومن الجلاء المكثف للمستعمرين بعد الاستقلال مباشرة،والملاحظ في الأمر أن التأميم في مرحلته الأولى تميز بالشمولية والتسرع،وبالنسبة لتأميم الرأسمالي الكبير ما لبث أن شكل قاعدة انطلاق حقيقية لرأسمالية الدولة تحت إشراف شركات وطنية شمل نشاطها كافة التراب الوطني،[30] وفي سنة 1971 تم تأميم الشركات البترولية والمحروقات والغاز وبهذا تعد السياسة التأميمية من أبرز المعالم الإستراتيجية لتصنيع.

ج. القطاع العام:

تشكل القطاع العام عن طريق سياسة التسيير الذاتي وتأميم جميع الموارد والمؤسسات الصناعية حتى بداية السبعينات وكذلك عن طريق قطاع المحروقات التي تمثله الشركة الوطنية للبحث والاستغلال والنقل والتحويل وتسويق المحروقات «سونطراك» كما أولت الدولة العناية بالصناعات القاعدية من أجل توفير مناصب عمل،وفي نفس السياق باشرت الدولة خطط تصنيع واضحة وفي المقابل لم تقدم أي مبادرة لصنع أجهزة ديمقراطية من أجل أخذ القرار،وفي سنة 1967وقع تصادم بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبين وزارة الصناعة والطاقة حول موضوع تعميم التسيير الذاتي للقطاع الصناعي وتنظيمه غير أن الانتقال من اقتصاد استعماري إلي اقتصاد مستقل مخطط ومندمج يتطلب خلق وتنمية مؤسسات اقتصادية عامة كبيرة الحجم وفي نهاية المطاف حسم الموقف لصالح الوزارة ولما استمر الاتحاد«UGTA »في مطالبه ثم حل أمانته العامة،[31] قد ازداد استلاب العمال عن السلطة وانخفض التوسع في التسيير الذاتي حيث شهد عام 1973انخفاض واضح في التسيير الذاتي إذ لا يمثل سوى17% من الاستخدام الغير زراعي وأقل من 0.3%من الاستخدام الإجمالي [32] ونتيجة لتوسع القطاع العام للصناعة عن طريق التأميم، ولهذا لجأت الدولة إلي سياسة التخطيط من أجل التمكن من عملية التنمية الاقتصادية صناعات استهلاكية والاهتمام بالصناعات التقليدية إلا أنها شهدت عدة صعوبات من بينها عدم توفير اليد العاملة المؤهلة والمشاكل المالية التي انطلقت سنة 1967.

سياسة التخطيط في الجزائر:

إن المرحلة الممتدة من سنة 1962إلى 1972هي مرحلة حاسمة في اقتصاد الجزائر، إذ قامت بإعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد متين قادر على مواصلة عملية التنمية عن طريق المخططات التنموية،باعتبارها من مميزات الاقتصاد الوطني،لان التخطيط محاولة إدارية تقوم بها الدولة قصد التنسيق لاتخاذ القرار الاقتصادي على المدى البعيد والمتوسط أو إجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية كالدخل وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لها في فترة محددة.

وسعت الدولة الجزائرية إلى وضع مخططات مختلفة أبرزها إعداد المخطط الثلاثي «1969.1967» والمخطط الرباعي الأول«1973.1970»إضافة إلى المخطط الرباعي الثاني «1977.1974» وبعد ذلك الاهتمام بالبحث عن منهجية من أجل عملية التنمية.

أما بالنسبة للفترة الممتدة بين «1969.1967»كانت قرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود،أما المخطط الرباعي الأول فقد كان فرصة لاشتراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط ومع ذلك فان لا مركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقا لأنه لا النقابات في المؤسسات ولا المجالس الشعبية على المستويات المحلية قد اشتركت في إعداد الخطة، [33]وكان هناك مخطط الرباعي الثاني لكنه لم ينجح لأن إدارات المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الممثل الوحيد لإنشاء الخطة لأن ديمقراطية إعداد المخطط كانت محدودة وهذا راجع لدور ضئيل الذي لعبته الهيئات المنتخبة مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين وكذلك مختلف المجالس الشعبية، كما أن القاعدة الاجتماعية لإعداد هذا المخطط لم تشمل جميع الفئات المتصلة بالميدان من أجل تطبيق الخطة وفي الجدول الآتي سوف نحاول إبراز أهم المخططات التنموية في الجزائر.

جدول رقم (1):يبين أهم الخصائص المخططات التنموية.

المخطط	البرنامج
المخطط الثلاثي 1969.1967	برنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي.
المخطط الرباعي الأول 1973.1970	تخصيص قيمة 30مليار دينار للبلاد في برنامج التصنيع،وتأسيس التخطيط وذلك بإنشاء كتابة دولة للتخطيط خصيصا لذلك.

المخطط الرباعي الثاني 1974.1977	تخصيص مبلغ مائة مليون «100»دينار كتثمين للموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي إلي جانب إدماج القطاعات الاقتصادية وكذلك تحسين تقنيات التخطيط بالتحديد الآجال وتنظيم مسار الإرسال والتلقي.
المخطط الخماسي الأول 1980.1984	تخصيص مبلغ مائتان وخمسون«250»مليار دينار لإعادة إقرارات التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلي جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة.
المخطط الخماسي الثاني 1985.1989	تخصيص قيمة خمسا مئة وخمسون«550»مليار لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.

المصدر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي،م،و،ن،ش،الجزائر سنة 1987.ص58.

سياسة التصنيع في الجزائر:

كان التركيز فيها على بناء قاعدة اقتصادية كبيرة ومعتبرة،ومنذ البداية شرع في تطبيق سياسة الثورة الزراعية بالقطاع الفلاحي، تعتبر مرحلة هامة في تاريخ الصناعة الجزائرية،وكان الاقتصاد الجزائري يعتمد على الأساس الفكري لنموذج الصناعات المصنعة الذي يسمي«أقطاب النمو» وأشار في هذا السياق «نوركسه» أنه لا تعيق القطاعات الأقل ديناميكية بقية القطاعات الأخرى.[34]

فالتصنيع ليس سوى انسجام التقدم التقني،الذي هو وسيلة لرفع إنتاجية عمل الإنسان لتكون التنمية في صورة التصنيع الواسع النطاق نقطة عبور لازمة لكل مجتمع يرغب في تحسين مصير أعضائه،[35]وفي إعداد النموذج الجزائري للتنمية، فقد ساهم كل من دوبرنيس وعبد اللطيف بن أشنهو وبوب روسكي وقدم دستان دوبرنيس لوزارة الصناعة في الجزائر، دراسات ضخمة،بهدف التوسع في هذا المجال كما تعتبر الصناعة الحديدية والصناعة المعدنية والميكانيكية والبتروكيماوية والالكترونية مفاعيل جذب

قوية وهذا ليس في الجانب الصناعي فقط،بل في قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والنقل[36].

وعرف التصنيع في الجزائر على أنه مجموعة من التقنيات الحديثة يستخدم الآلات مما يؤدي إلى إتاحة زيادة الإنتاج وخفض التكلفة البشرية،وأن التصنيع هو الشرط الذي لا غنى عنه للتنمية[37]، ونظرا لعمليات التصنيع المكثف والسريع استعادت موارد مالية كبيرة،لا تتوفر لبلد مثل الجزائر خرج حديثا من يد الاستعمار، ولهذا لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل المشروعات الصناعية المختلفة.

والتصنيع في الجزائر أصبح مندمج بطريقة سلبية مع النظام الاقتصادي العالمي،أي الاكتفاء باستيراد منتجات تكنولوجية واستهلاكها من دون أن يقوم بتجديدات تكنولوجية أو تكييف وتطويع التكنولوجيا المستوردة والدراسات تأكد أن كل الهياكل البحثية التي وضعت منذ الاستقلال،في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لم تكن لها أهداف محددة بدقة في إطار مخطط وطني للبحث والتنمية[38]، كما عرفت هذه المرحلة سياسة التأميم التي تعتبر من الوسائل الهامة،فقد أصاب التأميم مجموعة من أراضي القطاع الاستعماري التي تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة وكذلك بعض قطاعات الصناعات التحويلية، كالتبغ، والكبريت، والمطاحن[39].

بعد الفشل المتتالي لنموذج التصنيع في الجزائر وخاصة بعد انهيار أسعار البترول وتراكم الثروة لدى عصب الدولة خاصة في الفترة الممتدة بين1985.1989 كانت الدولة الجزائرية مستعدة للانسحاب من الأجهزة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص الذي تم الاعتراف به ومنحه أدوار فاعلة في الاقتصاد الوطني.

إن انخفاض أسعار البترول التي كانت سنة 1986والتي أثرت على ميزان المدفوعات، وهذا ما أدى إلى طلب إعادة جدولة ديونها تحت برنامج الإصلاح الهيكلي، وكانت زيارة رئيس البنك الدولي إلى الجزائر عام 1989بداية لتغييرات لاحقة وحسب رجال الاقتصاد فان أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي تتمثل فيما يلي:[40]

.تخفيض عجز الموازنة.

.تخفيض الإنفاق العام، وإصلاح الجباية.

كما أنه لا ننسي دور الاستعمار وأثره على معظم الدول النامية،فالسبب الذي أدى بهذه الدول إلى التأخر في مختلف الميادين هو الغزو الذي كان سائدا،رغم أن هناك من الذين هاجموا مجتمعات الدول النامية مثل(بورو) و(سوتر) وحكموا على أن تخلفها من طبيعتها التكوينية في قدراتها الذهنية إلا أن هذا الطرح ذو خلفية عنصرية استعمارية فانه لم يجد القبول عند البعض مثل (بالونديه) الذي أشار إلى أن ذلك من أثار الوضعية الكولونيالية أو ما يسميه (فرانتزفانون) بمجموعة الاحباطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن القهر الاستعماري، [41]كما أن نموذج التنمية في الجزائر الذي حاول أن يعمل قطيعة مع آليات التبعية للنظام الرأسمالي إلا أنه ساهم في تنفيذها، بحيث وجد نفسه يقع في مشكل المديونية التي صاحبت نمو عمليات التصنيع وما صاحبته من المشكلات المتراكمة الناتجة عن الصراع الاجتماعي.

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في الفترة الممتدة من سنة 19921991توحي بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة عليها من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الانجازات المحققة كالتالي:تحرير أكثر من 75 %من الأسعار الخاصة بكل فروعها وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية، [42]والملاحظ تناقض نموذج التنمية ذاته، من حيث اعتماده على التكنولوجيا المتقدمة مضافا إليها كثافة رأس المال والتي لا تتطلب كثافة يد عاملة عكس ما يوجد في الواقع استخدام يد عاملة كثيفة في المؤسسات الاقتصادية.

وعموما فلا بد من الاهتمام بالتنمية الشاملة باعتبارها تشمل جميع القطاعات، وهذا ما تفتقر إليه السياسة الوطنية،وعلى هذا الأساس لابد من الربط بين التخطيط الاقتصادي المبني على بحوث علمية دقيقة والتسيير الاقتصادي الجيد.

التسييرالاقتصادي في الجزائر:

منذ بداية السبعينات ونهاية الثمانينات كان التسيير اشتراكيا خاصة في مجال تنظيم علاقات العمل،وقبل إعادة الهيكلة الاقتصادية مع بداية الثمانينات مكن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من تنظيم أكثر من خمسمائة ألف (500000) عامل وثمانية وتسعين (98) مؤسسة تابعة للقطاعات الاقتصادية والتي تتمثل في الصناعة والأشغال العمومية والتجارة،[43]والتسيير الاشتراكي للمؤسسات يعتبر إطارا للحوار ونضج المشاكل وتحويلها لخدمة الصالح العام،وتعد الدولة في النظام الاشتراكي دولة

شعبية عمالية،والعامل في هذه الهيئة شخص يعيش من عمله ولا يشغل أحدا لنشاطه الخاص،[44] والموارد والأموال ليست ملكا لأي أحد كان وإنما ملك الجميع،والدولة أيضا قادرة نظريا على إدارة المؤسسات الصناعية المختلفة وفي الحقيقة أن الموارد البترولية هي التي سمحت القيام بالانجازات المادية وضمان مستوي معيشي مرتفع رغم التزايد المستمر للسكان ولكن تقليص الموارد البترولية في أواخر الثمانينات سلط الضوء على الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد،رغم ما جاء به نمط التنمية بأعباء مختلفة مثل الهيمنة لجهاز الدولة والمركزية التي كانت تطبقها وعوض فقدان رؤوس الأموال سمح للجزائر أن تطرح قواعد مادية للتنمية تثير اليوم غيرة العديد من الدول وبالتالي دخول الجزائر أيضا مرحلة التصنيع، ولهذا اتجهت هذه الأخيرة نحو نمط يحقق تعبئة أكثر لمجهود مواطنيها وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية التي تستمدها من البترول،وهكذا بدأت الجزائر منذ 1980تدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والهدف منها التقليل من الضيق الناجم عن التدخل الكبير للدولة والاعتماد على المرونة في الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم الاستقلالية للمؤسسات والانتقال من مرحلة الاعتماد على المرونة في الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم الاستقلالية للمؤسسات والانتقال من مرحلة الاعتماد على البترول إلي مرحلة الاعتماد على الذات.

أهم المشاكل الاقتصادية في الجزائر:

توصف التنمية الناجحة بأنها تؤدي إلي ظهور دولة قوية في كل الميادين،والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده بقدر كبير من الحرية،كما أن التنمية تحتاج إلي تراكم رأس المال الذي يتزايد باستمرار،غير أن معظم الدول العربية تواجه مشاكل مختلفة ومتفاوتة الحدة،والسبب الرئيسي في ذلك هو أن أغلب هذه الدول تعيش حالة من الفقر لا تسمح لها بعملية الادخار،وأن العمال والفلاحين في الأقطار العربية لا ينالون كدخل فردي أدنى درجات المعدل الوسطي،بينما يقابلها أفراد الطبقة الغنية الذين يتمتعون بدخل مرتفع يمكن استخدامه في عملية التنمية،إلا أن هذا لن يحدث لأن نفقاتهم تكون في شراء الكماليات المستوردة من الخارج،والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني بعض المشاكل الاقتصادية وهي كالآتي:

1.كثرة البطالة في المجتمع .

2. هجرة اليد العاملة المتمكنة،خاصة هجرة الحاملين لشهادات جامعية تخدم معظم القطاعات.

3. تزايد التبعية للخارج وتفاقم عملية الاستيراد من الدول الأجنبية.

4. نقص في نسبة الخبراء والفنانين والعلماء في القوى العاملة.

5. محدودية حب المعرفة وإتقان العمل .

6. عدم التنسيق بين المخابر والمؤسسات العلمية والمؤسسات الاقتصادية التنموية.

7. عمق الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية وخاصة في مجال الأبحاث المتعلقة بالميدان الاقتصادي.

8. التوزيع المحكم لموارد القوى العاملة بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة والعلاقة المتبادلة والتناسب الأمثل فيما بينها.

9. عدم الاستغلال الأمثل لطاقات البشرية.

10. نقص الخطط التنموية القائمة على التشاور بين الخبراء سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

وتبقي الجزائر اليوم تابعة للخارج سواء في الميدان الصناعي أو الغذائي أو حتى المالي،رغم تجربة تخطيط مركزي في مرحلة السبعينات أدت إلي تجميد المبادرات الفردية،كما شرعت في الثمانينات في إحياء مبادرة جميع أبناءها بالتخفيف من حدة المركزية وتتخلي عن اعتمادها الكلي للبترول وإنشاء مؤسسات اقتصادية تخدم المجتمع ولكن يكون هذا إلا بالتكامل مع المؤسسات العلمية ومدى مساهمتها في العملية الإنمائية حتى تكون نتائج دقيقة وموضوعية.

خاتمة

من هذه الدراسة يمكن اعتبار التنمية هي السبيل الوحيد أمام الدول النامية ، لتخلص من التخلف الذي تتسع دائرته لتصبح فجوة أكثر اتساعا بين الدول المتقدمة والخيار الوحيد أن تلحق الدول النامية بركب العصر وإنجازاته بتبني سياسات تكنولوجية مناسبة بين اختيار التنمية المتواصلة ومختلفة الميادين .

وهكذا لابد من ارتباط السياسات التنموية بالتطورات التكنولوجية التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولا بد أيضا من ترقية البحث العلمي في المجالات المختلفة السياسية منها والاجتماعية وهذا للالتحاق بركب الدول المتقدمة وهذا لن

يكون إلا ببلورة الوعي التنموي وعلى جميع المؤسسات العلمية المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعد التبعية في ميدان الصناعة والتكنولوجيا الحديثة من أسوأ التبعات، فعلاوة على حاجة البلدان العالم الثالث للبحث الخارجي من حيث العلوم والمعرفة والتكنولوجيا، والحل المناسب لهذه الدول هو أن تتخذ التدابير الملائمة لتقييم منجزاتها إلا بقدراتها الذاتية لتضمن لنفسها استمرارية تحقيق النمو وذلك في مختلف الميادين وعليها أن تتخذ مبادئ وأسس لا يمكن التفريط فيها ومن الأهمية عدم تجاهل ما تم انجازه من بحوث ودراسات على الصعيد العربي فالجامعة العربية لها دراسات حول إستراتيجية التنمية وتطوير إستراتيجية الأبحاث العلمية كل هذه الجهود مازالت حبيسة الأدراج وهو بحاجة لإلقاء الضوء عليه لأنه يمثل حجر الأساس لمشاريع تنموية انطلاقا من التعليم والبحوث المختلفة .

لكن واستجابة لضرورات ومتطلبات الاندماج في عالم متسم بعولمة اقتصادية روج لها على أنها الأحسن عبر وصفات لهيئات دولية، وأخذ القطاع الخاص في الجزائر يزداد حرية وبدأ الملاحظون يسجلون ظهور فاعلين اقتصاديين جدد، حاولت الدولة من خلالهم جلب الاستثمار إلى خارج المحروقات مثل البنوك، صناعة الإسمنت، الأدوية، وغيرها.

قائمة المراجع

1. -منال طلعت ، التنمية والمجتمع، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، سنة 1982، ص264
2. - André Gundèr Fank, le développement du sous développement en Amérique latine, traduit par christos passadens, édition, Maspero, Paris, 1970, P38.
3. - محمد الجوهري، علياء شكري، مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، بدون سنة، ص364.
4. - عادل مختاري الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1993 ، ص 112.

5. -والت روستو. مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان دجاني المكتبة الأهلية ،بيروت سنه 1960، ص ص 30.45
6. -رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 120
7. - Ankie (M), Hoogvelt (M) , the sociology of developing societies , 2end Macmillan presse, Paris, 1985, P20.
8. - السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، سنة 1982، ص 160 مرجع سابق، ص 160.
9. - نفس المرجع السابق، ص160.
10. - دافيد ماكلليلاند، مجتمع الإنجاز ، ترجمة : عيد الهادي الجوهري وآخرون، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 2000، ص 1.
11. - منال طلعت، التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص 66.
12. - مريم أحمد مصطفى عبد المجيد، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1987، ص 113.
13. - محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة، ص 12.، مرجع سابق، ص 80.
14. - محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، ، دار الكتب الجامعية، القاهرة، سنة 1973، ص 183. مرجع سابق، ص 121.
15. - معهد الإحصائيات ، منظمة اليونسكو، تقارير سنة 2004 .
16. - صلاح الدين فائق، نظرية التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، سنة 1988، ص 55.
17. - فؤاد مرسي ، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية ،دار المعارف للنشر ،القاهرة بدون سنة، ص 85.
18. - صلاح الدين فائق، نظرية التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 98.
19. - عادل مختاري الهواري ،مرجع سابق ، ص 202.
20. - نفس المرجع السابق، ص 204.
21. - منال طلعت، التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص 89.
22. - عبد المنعم شوقي ، تنمية المجتمع و تنظيمه ، دار النهضة العربية ، بيروت ، سنة 1982، ص 14.
23. - محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 19-20.
24. -حسن بهلول،الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر،م ج ط،الجزائر،سنة 1984،ص 109.

25. - يوسف عبد الله صايغ ، اقتصاديات العالم العربي ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط2، بيروت، سنة 1985، ص 348.
26. - محمد السويدي، التسيير الذاتي، م و ك ، الجزائر، سنة 1986، ص 142.
27. - أحمد البعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، منشورات عويدات، ط1، سنة 1985، ص76.
28. - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، د و ج ، الجزائر، سنة 1982، ص 27.
29. - عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دار الحداثة، ط2، بيروت، سنة 1982، ص181.
30. - أحمد البعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، مرجع سابق، ص 176.
31. -Bennoune,(M) ,"the industrialization of Algeria" in contemporary north Africa studies, 1985, P 161.
32. - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ، مرجع سابق، ص 29.
33. - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 126.
34. - توماكوترو، ميشيل إسون، مصير العالم الثالث، ترجمة: خليل كلفت، دار العالم الثالث، القاهرة، سنة 1995، ص 136.
35. -Serge Latouche, l'occidentalisation du monde édition la découverte, Paris, 1989, P 79.
36. - عبد الحميد براهمي، في أصل الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2001، ص 142.
37. -Ben Issad (M), Economie de développement de l'Algérie, OPU, Alger, 1982, P142.
38. -Said Oukil, faiblesse du processus d'innovation technologique en Algérie, In : the technologie, transition et stratigies de développement au Maghreb, Actes de la 2eme conférence internationale, Rabat, 1998, P 112.
39. [1]- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 181.
40. -El-Hadi Makhlouf, le programme d'ajustement structurel en Algérie : problématique et Application,In, Revue du CENEAP, n°15, Alger 2000, P3.
41. -.Blandier (G), sociologie actuelle de l'Afrique noir, PUF, Paris, 1963, P117.
42. -Ahmed Bouyagoub, l'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel, n°2, printemps 1997,P59.
43. - حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية، الجزء الأول، الجزائر، سنة 1980، ص28.
44. - القانون العام للعامل، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، سنة 1979، ص 3.